السياسة المصرية تجاه تسوية الأزمة الليبية بعد سنة2011م

د. عبد القادر عليّ أبوستة ـ جامعة سرت

تاريخ الارسال 2025/9/3م تاريخ القبول 2025/10/5م

Egyptian Policy Towards Resolving the Libyan Crisis After 2011

Dr. Abdul Qader Ali Abu Sitta - University of Sirte

Summary:

The Libyan crisis and its repercussions on regional security have remained unresolved issues since its outbreak in 2011. This crisis has resulted in security threats stemming from an increasingly turbulent domestic environment in Libya, characterized by escalating violence and armed operations. Consequently, the crisis has been further complicated by external interventions, which have impacted Libya's neighboring countries, which have taken the initiative to resolve the crisis. Among these is Egypt, which has confronted all threats and taken all necessary measures to achieve security and stability in Libya and the region as a whole, emphasizing that a political solution is the only way to resolve the Libyan crisis.

الملخـــــــــص:

تعتبر الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الإقليمي, من القضايا العالقة منذ بدايتها في سنة 2011م, حيث نتج عنها تهديدات أمنية أفرزتها البيئة الداخلية الليبية المتميزة بلا استقرار, وذلك بتصاعد العنف والعمليات المسلحة , وبالتالي أصبحت هذه الأزمة أكثر تعقيداً بفعل الأطراف الخارجية, حيث خلقت أثار على دول الجوار الليبي التي بادرت بحلول للأزمة , ومنها مصر التي تصدت لكل التهديدات , واتخذت كل التدابير لتحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا والإقليم ككل, وتأكيدها على ان الحل السياسي هو السبيل الوحيد لحل الأزمة الليبية .

المقدمة:

شهدت منطقة شمال أفريقيا ثورات واحتجاجات في مطلع سنة 2011م, وبدأت في تونس ثم مصر, وانتشرت في بعض الدول العربية , حيث رأت الشعوب في تلك الاحتجاجات , أنها الطريق للوصول الى الحرية والديمقراطية , لذا تعرضت ليبيا كباقي الدول العربية إلى ذلك التغيير , فقامت الاحتجاجات مطالبة بإسقاط النظام الذي ظن الليبيون بعد انتهاء الانتفاضة أنه متجهة للتحسن والانفراج , ولكن الواقع الذي نعيشه اليوم يؤكد ان سقوط النظام في سنة2011م كان البداية للأزمة في ليبيا وليس

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

نهايتها , حيث أصبحت ليبيا مقسمة , وزادت فيها حجم التدخلات والأطماع الخارجية؛ بل وتعاظمت على المستوى السياسي الذي نتج عنه حكومتين وبرلمانين لكل منهما تشكيلات مسلحة تابعة له , لذا فإن تفاقم الأزمة, أمتد الى دول الجوار وعلى الأخص مصر وتونس اللتان لديهما مصالح استراتيجية , لا تتحقق إلا بالاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا, لذلك تأتي هذه الدراسة لإيضاح الصورة , وتتبع المبادرات الدولية والإقليمية , وكذلك أهمية دول الجوار وخاصة الدور المصري في التدخل وفق مصالحها لحل الأزمة , وذلك بطرح مبادرات لمنع التدخل الخارجي في ليبيا للوصول إلى انتخابات تنهي حالة الانقسام السياسي الذي بداء منذ سنة2011م, ولم ينتهي إلى الأنن.

مشكلة الدراسة: -

من خلال متابعة الوضع الراهن وما تعانيه بلدنا ليبيا من أزمة حقيقية على كل المستويات رأينا طرح عدد من الأسئلة في هذه الدراسة ومنها الآتي: -

- توضيح مواقف ومبادرات وسياسات الدول العربية المؤيدة والمعارضة لتدخل حلف الناتو في ليبيا سنة 2011م.
- هل كان للمبادرات العربية دور إيجابي أو سلبي لحل الأزمة الليبية بعد سنة 2011.
- أيضاً إلى أي مدي كان للدور المصري أثره في دعم واستقرار ليبيا بعد سنة 2011م.

أهمية الدراسة: -

تكمن أهمية هذه الدراسة في الآتي: -

- محاولة تحليل أبعاد التدخل الخارجي في ليبيا بعد سنة2011م، ونتائجه على استقرار ليبيا وأمنها.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع مبادرات دول الجوار تجاه الأزمة الليبية ونتائجها.

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية :-

- فهم أسباب وتداعيات التدخل الخارجي في الأزمة الليبية.
- محاولة فهم دوافع وسلوكيات ومصالح الدول المتدخلة في الأزمة ليبيا بعد سنة 2011م.
- التعرف على النتائج السياسية والأمنية للتدخلات الاقليمية والدولية في ليبيا.

فرضية الدراسة: ـ

ـتنطلق الدراسة من افتراض أن الأزمة الليبية لم تكن شأناً داخلياً، بل كان لها ارتدادات سياسية وأمنية على دول الجوار وفي مجالها الاقليمي والدولي.

منهجية الدراسة:

- استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأنه أكثر المناهج استخدام وملائمة في دراسة القضايا الخاصة بالأزمات الدولية.
- اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الاستقرائي والتاريخي لفهم أسباب وتطور الأزمة الليبية ومبادرات دول الجوار التي طرحت لتسويتها بعد سنة2011م.
- استعنا بمنهج دراسة الحالة لفهم دور السياسة المصرية وتأثيرها في الأزمة الليبية بعد سنة2011م.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تمثلت الحدود الزمنية للدراسة في الفترة من بداية الأزمة سنة 2011 م إلي سنة 2024م.
- **الحدود المكانية:** – تناولت هذه الدراسة الحدود المكانية التي تضم كل المجال الجغرافي لليبيا.

المبحث الأول ـ العلاقات الليبيـــة المصرية وتطورها:

مـرت العلاقات الثنائية المصرية – الليبية، بمراحل وفترات تاريخية مختلفة كانت بداية بالفترة الملكية, وفي المقابل كانت القيادة العسكرية الجديدة في مصر، تنظر إلى الملكيات العربية عموما على أنها, قوى محافظة ورجعية متحالفة مع الإمبريالية العالمية لذلك، كانت تعمل على تشجيع أي تغيير في ليبيا بواسطة القوى التقدمية في وسط الجيش، وهو الموقف الذي حدث في ليبيا (الأول من سبتمبر سنة 1969م) (1)، عندما قام مجموعة من الضباط العسكريين (بالثورة على الملك ادريس وإعلان النظام الجمهوري)، لكن العلاقة عادت إلى التوتر من جديد بعد وفاة (جمال عبر الناصر)، وتولي أنور السادات الحكم في مصر، حيث تبنت مصر مقاربة جديدة في سياستها الخارجية بعد حرب سنة 1973م, وهي سياسة التفاوض مع إسرائيل , وما ترتب عليها من الزيارة التي قام بها السادات إلى إسرائيل في سنة 1978 م(2)

وفي تسعينيات القرن العشرين ومع عودة مصر إلى الجامعة العربية ، ونقل مقرها من تونس إلى القاهرة في سنة 1990م، ترممت العلاقات المصرية – الليبية وتوطدت في تلك المرحلة على الرغم من الحصار الدولي على ليبيا(3) ، حيث كانت الحدود

البرية الشرقية الليبية مع مصر بوابة رئيسة لدخول البضائع وحركة التجارة والأشخاص, وبعدها تم رفع الحصار الدولي على ليبيا وعودة الصادرات النفطية الليبية إلى الأسواق الدولية، حيث خلق هذا الوضع مناصب شغل للمصريين، لذلك وقفت ليبيا بقوة إلى جانب مصر في بداية الأحداث أثناء الاحتجاجات الشعبية في ميادين القاهرة, التي كانت تطالب بإنهاء فترة حكم حسني مبارك.

وبعد نشوب الاحتجاجات في المنطقة الشرقية في ليبيا، بدا الموقف المصري متغيراً من مرحلة إلى أخرى بسبب التغير في القيادة السياسية في القاهرة، وبعد سقوط النظام في ليبيا تغير الموقف المصري، واستمر الموقف الودي بين الحكومة الجديدة في (طرابلس) وحكومة (مرسي) طوال فترة حكمه، على خلفية أن كلتا الحكومتين تنظر بشكل متبادل إلى أنهما وليدتان شرعيتان لثورات الربيع العربي(4)

وبعد انهيار العلاقات المصرية – الليبية في يوليو سنة 2013م، برز التدخل المصري المباشر في الأزمة السياسية الليبية، من خلال الدعم المباشر لعملية الكرامة في بنغازي في 2014/5/17م.

ولم يقتصر هذا الدعم على المساعدات العسكرية لعملية الكرامة(5)، بل أعلن دعمه لمجلس النواب في مدينة طبرق الذي انبثقت عنه حكومة عبد الله الثني.

- استمر الموقف المصري المؤيد للحل العسكري تحت شعار عملية الكرامة على المستوى الإقليمي، بمبررات مكافحة الإرهاب والتطرف، ولكن بسبب مقاربة الحوار السياسي والمصالحة بين الليبيين حدث تعديل في الموقف المصري بدعم هذه المقاربة بين القوى السياسية الليبية(6) والدولية الداعمة لفكرة حل الأزمة الليبية عن طريق الحوار السياسي.

المطلب الأول ـ أهمية ليبيا في السياسة الخارجية المصرية:

تحتل ليبيا أولوية بالنسبة للجانب الأمني لدى صانع القرار المصري؛ لاشتراكها مع مصر في حدود مع ليبيا تصل الي 1200 كيلو متر(7) وهو ما يرتب عدة تحديات على السيادة المصرية، كتسلل العناصر الإرهابية وعمليات التهريب، فضلاً عما يمثله استمرار الصراع في ليبيا من إعادة تمركز التنظيمات الإرهابية والمقاتلين من الساحات الخارجية، كسوريا والعراق على أمن مصر القومي. - أيضاً على المستوي الاقتصادي، قبل سنة 2011م، كان يتواجد أكثر من مليوني عامل مصري في ليبيا، وانخفض هذا العدد كثيرا، نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني في السنوات الأخيرة، إضافة الي أن الليبيين يفضلون العمالة المصرية لمهارتها لوجود أعمال

مشتركة بين شركات العمالة في مصر والسوق الليبي(8) ،وفي هذا الإطار أعلن رئيس الوزراء المصري في أبريل سنة 2021م عن توقيع مذكرات تفاهم مع ليبيا لعودة العمالة المصرية، والتوافق على أن تكون العودة منظمة ومخططة في المجالات التي يطلبها الجانب الليبي.

المطلب الثاني ـ الدور المصري وغاياته في ليبيا بعد سنة2011م.

تأكيداً للتغير في الموقف المصري نحو الأزمة الليبية، نحو مقاربة الحوار والمصالحة السياسية، كما ذكرنا، استضافت القاهرة حوار القبائل الليبية في مايو 2015م(9) من جولات الحوار السياسي بين الأحزاب والناشطين السياسيين، حيث نُظم هذا الملتقى، تحت شعار (معاً من أجل بناء ليبيا) وعلى الرغم من أن البيان أكد على ضرورة الحوار (الليبي – الليبي)، إلا أنه تضمن الكثير من العبارات التي ترفض الحوار مع الجماعات الإرهابية التي منها جماعة الإخوان المسلمين، حيث اتفقت هذه المطالب مع مواقف الحكومة المصرية.

وفي الحقيقة إن موقف السياسة المصرية من الأزمة الليبية منذ البداية، كان مكبل بتداعيات الاحتقان السياسي في البيئة الداخلية المصرية ومشاكلها، وخاصة الجهود المصرية لملاحقة الإخوان المسلمين في دول الجوار، حيث كان الموقف المصري من الأزمة الليبية هو جزء من الرؤية الأمنية لمصر المعادية للإخوان (10)

-المبحث الثاني ـ المبادرات والمواقف المصرية بعد الأزمة في 2011م:

لذلك فمنذ شهر مارس سنة 2011م، حرصت مصر على المشاركة بقوة في تفاعلات وتطورات المشهد الليبي؛ لعدة اعتبارات من أهمها، الحفاظ على أمنها القومي، حيت كانت دائمة الانخراط في مسارات الحل بين الأطراف الليبية (11) وسعيها لحشد التأييد الدولي لموقف إيجابي للتصدي لخطر التنظيمات الإرهابية، التي اتجهت نحو تحويل ليبيا إلى قاعدة عمليات لأنشطتها في شمال إفريقيا وجنوب المتوسط.

-المطلب الأول ـ تأثر الدولة الليبية بالأزمة المصرية.

يشكل أمن مصر واستقرارها جزءاً أساسياً ومهما من الأمن القومي الليبي، وعمقاً استراتيجياً لليبيا، والعلاقة بين البلدين، ليست فقط علاقة تاريخية، لكنها تشكل الحاضر والمستقبل (12) فلا بد من التعاون المشترك بين البلدين من خلال رؤية الإصلاح الاقتصادي وإعادة البناء والتنمية بعد الثورات التي شهدتها مصر وليبيا، وأدت إلى تغيير الانظمة فيها (13)

لذلك فالعلاقات المصرية – الليبية تمتد جذورها التاريخية لعقود طويلة، ويربطها حاضر ومستقبل واحد لا يمكن أن ينفصل لعدة أسباب سواء كانت تاريخية أو جغرافية أو قومية.

- وكذلك موقع مصر الجغرافي من الأمور التي ساهمت في جعلها من أهم دول الجوار الليبي، وترجع جذور تلك العلاقات لسنة 1951م(14) ، منذ أن اعترفت مصر باستقلال ليبيا من الاحتلال الإيطالي، حيث كان ذلك السبب في نشأة علاقات تاريخية عميقة بين البلدين في مختلف المجالات.

كذلك حركة الضباط المصرية سنة 1952م ومبادئ جمال عبد الناصر كانت ملهمة لثورة 1969 في ليبيا ، وكذلك كانت ثورة 25 /1/ 2011 (15) في مصر، أيضاً كانت ملهمة لثورة 17 فبراير في ليبيا, وعليه فلم يكن غريبا أن تنطلق شرارة الانتفاضة الليبية من شرق ليبيا, الذي تأثر على مر العصور بما يجري في الساحة المصرية، وعليه نرى أن لكل من مصر وليبيا تأثير كبير على الآخر، نظراً للعلاقة التاريخية بين البلدين, والقرب الجغرافي كما ذكرنا، وجملة من المصالح المشتركة بين البلدين على مدى السنين، حيث كان يعمل عدد كبير من المصريين في ليبيا، مما طور العلاقة الاجتماعية بين الشعبين (16) ، لذا نجد أن العلاقة بين البلدين مهمة وتؤثر بشكل مباشر في الشعب الآخر, سوى على المستوى الشعبي أو الاقتصادي, أو في الاستثمارات الليبية في مصر أو في توفر فرص العمل للعمالة المصرية في ليبيا.

-المطلب الثاني:- الموقف المصري وغاياته في ليبيا بعد الأزمة الليبية.

لقد عملت مصر للحفاظ على كيان الدولة الليبية الموحد كدولة وطنية، لذا نجدها تعمل على إيجاد أي تسوية، يكون منطلقها تمثيل كافة الليبيين في رسم مستقبلهم، حيث حرصت بكل مجهوداتها في حل الأزمة الليبية على أن تكون الحلول نابعة من الأطراف والمؤسسات الليبية، لذا استضافت عدة مرات وفوداً ممثلة للقوى الاجتماعية كالقبائل والمجالس الاجتماعية الليبية، ومؤسسات كالبرلمان الليبي والجيش الوطني وحكومة الوفاق(17)

واكدت مصر خلال كل اللقاءات على ضرورة تفعيل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بين البلدين وتبادل زيارات الوفود الرسمية والشعبية لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في كافة المجالات.

كما سعت مصر للعب دور الوسيط بين الأطراف الليبية لمناقشة مخرجات الاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات بالمغرب برعاية الأمم المتحدة(18) والعمل على

تطبيقها بشكل توافقي، خاصة بما يتعلق بالإجراءات القانونية والدستورية لشرعنه حكومة الوفاق الوطني.

-كما شاركت مصر في الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجية دول الجوار الليبي(19) في تونس، الذي ضم أيضًا وزيري خارجية تونس والجزائر, لتنسيق الجهود وللعمل على وضع حد للأزمة الليبية، ولتنفيذ المبادرة التونسية الخاصة بالوضع في ليبيا.

- كما شاركت في "مؤتمر برلين حول ليبيا"، وبمشاركة عدد من رؤساء الدول الإقليمية والذي كان هدفه إطلاق عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة، تفضي إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وتشكيل حكومة موحدة.(20)

وفي 21/ 10/ 2021م شاركت مصر في مؤتمر دعم استقرار ليبيا في طرابلس مع ممثلين عن حكومات بالمنطقة العربية، وأكدت على منع التدخلات الأجنبية في الشأن الليبي، والعمل على إجراء الانتخابات المقررة في موعدها المقرر 24 ديسمبر الماضي (21) ، ولاتزال إلى الان تعمل على إيجاد أرضية مشتركة بين الليبيين تهدف لمساعدتهم , للتوصل إلى رؤية وطنية متكاملة، وتعالج الأزمة السياسية والاقتصادية والأمنية التي تعاني منها ليبيا منذ سنة 2011م، حيث أكدت على أنها مستمرة في جهودها بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي, لخروج جميع القوات الأجنبية العسكرية والمسلحة من ليبيا, بما يسهم في استعادة أمنها واستقرارها وسيادتها, وتقريب وجهات النظر بين كافة الأطراف الليبية(22)

-المبحث الثالث - الاستجابة المصرية مع تطورات الأزمة الليبية بعد سنة2011م.:

منذ بداية الأزمة الليبية في فبراير سنة 2011م، حرصت مصر على الانخراط في مسارات الحل وجهود خفض التصعيد بين الأطراف الليبية، فضلا عن مساعيها لحشد التأييد الدولي نحو موقف إيجابي للتصدي لخطر التنظيمات الإرهابية التي اتجهت نحو تحويل ليبيا إلى قاعدة عمليات لأنشطتها في شمال إفريقيا وجنوب المتوسط (23)

ووفقاً لكل ما ذكرناه، تمثل ليبيا للجانب الأمني المصري، أولوية لدى صانع القرار، وأهمية كبيرة لأنها تشترك مع مصر في حدود طويلة، مما يرتب عليها، وعلى سيادتها عدة تحديات، فضلاً عما يمثله استمرار الصراع من إعادة تموضع تنظيمات المقاتلين من الجماعات الهاربة من ساحات القتال الخارجية كسوريا والعراق على أمن مصر القومي.

المطلب الأول ـ المبادرات المصرية في ليبيا بعد2011م.

لقد هدفت مصر في كل تحركاتها الماضية إلى إنهاء معاناة الشعب الليبي, واستعادة استقراره في كل مجالات الحياة، حيث مثل (إعلان القاهرة) (24) كخارطة طريق شاملة متكاملة لحل الأزمة الليبية, كما يعكس الموقف المصري الداعم لليبيا وشعبها، والذي يؤكد على أن الحلول السلمية هي السبيل للخروج من الأزمة ، والحفاظ على الأراضي الليبية وثرواتها التي هي ملك للشعب الليبي(25)

وبهذا أصبح الموقف المصري مقبولا ومدعومًا من كافة المكونات الليبية، بالإضافة للدول الأخرى الحريصة على استقرار ليبيا، حيث وظفت القاهرة رؤيتها للمشهد الليبي لصياغة إطار فعال تبنته (البعثة الأممية)، لإعادة إطلاق مسارات التسوية(26) لتصبح القاهرة أكثر الأطراف القادرة على الاتصال بكل القوى الليبية لصياغة نسق توافقي يقرب اختلاف الرؤى بينهم.

وبهذا اصبحت مصر بعد موقفها الحاسم بإعلان (الخط الأحمر) وجهودها في حماية مقدرات الليبيين من الاستنزاف في عمليات عسكرية تعمق من المعضلة الاجتماعية. (27) ، و- أيضا-ً ترحيبها من خلال بيان وزارة خارجيتها في24مايو2023م, بجهود لجنة 6+6 المشتركة المشكلة من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، ودعمها لمسار الحل الليبي، والدور المحوري للمجلسين واحترام إرادة الشعب.

المطلب الثاني ـ المصالح المصرية لتسوية الأزمة الليبية بعد2011م:

بذلت مصر ولا تزال جهوداً دؤوبة لتسوية النزاع واستعادة السلام في ليبيا، من خلال العمل على العودة إلى المسار السياسي كحل للأزمة الليبية(28) بما يتوافق مع القرارات الأممية ذات الصلة ومخرجات مؤتمر برلين، ورفضها لأي تدخل خارجي ومن أبرز المصالح والمساعي المصرية ما يلي: -

-التقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي في يونيو 2020م" بكل من رئيس مجلس النواب, والقائد العام للقوات المسلحة الليبية(29) ، وأسفر اللقاء عن إعلان القاهرة لمبادرة (ليبية - ليبية) لإنهاء الأزمة والوصول إلى تسوية سلمية, تتضمن وحدة المؤسسات الوطنية وعودة ليبيا بقوة إلى المجتمع الدولي واستعادة السلام في كل الأراضي الليبية، والعمل على العودة إلى المسار السياسي كحل أصيل للأزمة الليبية، وذلك بما يتسق مع القرارات الأممية ذات الصلة وهذا يتضح من مساندتها ومبادرتها ومن أهم البنود التي طرحتها لتسويه الأزمة الليبية ومنها ما يلي :-

أولاً ـ المساندة في المجال الأمني.

في25 سبتمبر2021م، أعلن وزير الدولة للشؤون الاقتصادية في ليبيا, عن توقيع بروتوكول بين الشركة القابضة لمصر للطيران والخطوط الجوية الليبية والإفريقية في مجال أمن الطيران المدني

إذ خولهم بإعطاء تعليمات واجبة التنفيذ لمصالح الطيران الليبي، فيما يتعلق بالجانب الأمني(30) -أيضاً في مؤتمر باريس الدولي حول ليبيا والذي شاركت فيه مصر سنة 2021م والذي يعتبر استكمالاً لمؤتمر برلين الذي عقد قبله، حيث أكد الرئيس السيسي على رؤية الدولة المصرية التي تتمثل في إخراج الميليشيات والمرتزقة(31) لأن مصر حريصة على أن يسيطر الشعب الليبي على ثرواته، ويتحقق الأمن بشكل كامل على كافة ربوعها، لكي تشهد مزيدا من الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني. ، وكذلك كان بيان مؤتمر باريس يؤكد على أن تلعب مصر دوراً مهما في تقريب وجهات النظر الليبية، ولديها اتصالات مع كافة الأطراف الليبية بشكل مستمر، كما أنها تحظى بثقة من كل الأطراف, وتعمل بشكل جاد لتحقيق الأمن والاستقرار للدولة الليبية، وصولاً إلى الانتخابات في ديسمبر 2021 الماضي(32) وإخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، بما يساعدها على استعادة أمنها واستقرارها، ويحافظ على موارد الدولة مؤسساتها بعيداً عن أي تدخلات خارجية.

ثانياً ـ المساندة في دعم الاستقرار الاقتصادي وإعادة الاعمار:

بعد توقف التعاون الاقتصادي بين مصر وليبيا ولمدة 12 عاماً نتيجة الأزمة، تم إعادة تفعيل التعاون الاقتصادي بينهما، حيث وصل عدد الاتفاقيات المشتركة بينهما إلى 51 اتفاقية ومذكرة تفاهم، في مجال الصناعة والزراعة والعمالة والتجارة والخدمات وغيرها، وتبلغ قيمة هذه الاتفاقيات. 19 مليار دولار، وفقاً لتصريحات وزير الشؤون الاقتصادية الليبية في سبتمبر 2021م(33)

حيث لا يزال هدف مصر هو إعادة الاستقرار لليبيا، من خلال تعزيز العلاقات مع الأطراف، دون الانحياز لأحدهم، وتقريب وجهات النظر بينهم، حيث لا تنحاز مصر إلا للشعب الليبي(34)

وترفض التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي، وتركز على أهمية توحيد الجيش الوطني الليبي وتهيئة المسار للانتخابات المقبلة, وضرورة إقامتها في موعدها الذي تم التوافق عليه بإشراف أممي في موعدها السابق 24 ديسمبر 2021م الماضي.

وثالثها، تحرص مصر على تقديم كل أنواع الدعم والمساندة لإنجاز المرحلة الانتقالية، وهنا نشير الى اجتماع، الجنة العليا المصرية الليبية المشتركة بين البلدين، لأول مرة منذ سنة 2009م.

حيث عبرت عن ثقتها في الحكومة الليبية, وإن مصر تؤمن بأن تسوية الأزمة بيد الشعب الليبي دون تدخلات خارجية(35)

الخاتمة:

من خلال دراستنا للأزمة الليبية ومقارنتها بأزمات البلدان المجاورة التي سبقتها في ثوراتها، نلاحظ إن الثورات العربية بالرغم من أنها تخلصت من أنظمتها التي تدعي انها ديكتاتورية، غير أن التطورات التي حدثت على الأرض لم تبشر بالخير، حيث كان من نتائج الربيع العربي خريف اقتصادي جعل من الصعب تحسن أوضاع تلك الشعوب والتوجه بها نحو مستقبل يحمل معه واقعا لطالما حلمت به، ومن هنا باتت الازمة الليبية تشهد تحركات ومبادرات اقليمية ودولية

اثبتت انها تخدم مصالح وأهداف هذه الدول وفي التعامل مع تطورات التهديدات التي شكلتها الصراعات في ليبيا، حيث إن دول الجوار كانت واصبحت من أكثر الدول التي طرحت مبادراتها لحل الازمة الليبية وفق مصالحها وغاياتها، وفي تعاملها مع الاوضاع غير المستقرة في ليبيا، ومنها الموقف والمبادرة المصرية التي اكدت على ضرورة احترام سيادة ليبيا ووحدة اراضيها الليبية ودعوة الاطراف السياسية المتصارعة لحل خلافاتها عبر الحوار.

ونظراً للحقائق التاريخية والجغرافية والمصالح المشتركة, فانه لا يمكن لنا ان نتصور غياب مصر ودورها الاقليمي في حل الازمات العربية, ومنها الازمة الليبية بعد سنة2011م, حيث تمثل ليبيا لمصر كما ذكرنا عمقاً استراتيجياً, وهو ما سمح لها بالتدخل والتحرك لطرح مبادراتها السياسية بين الاطراف الليبية المتنازعة وفق مصالحها, إلا أنه هناك بعض الصعوبات والعراقيل التي تواجه دورها ومنها, المشاكل الداخلية السياسية والاقتصادية وعدم توافق الرؤية المصرية تجاه الأزمة الليبية مع رؤية باقي الدول التي ترفض التدخل الخارجي في ليبيا وترفض الحل العسكري وترى ان حل الأزمة في ليبيا يكون سياسياً.

وبناء عليه فقد بينت هذه الدراسة أن ليبيا شكلت حالة استثنائية في علاقاتها الإقليمية مع دول الجوار، ووصفت بأنها علاقات غير مستقرة، أدخلت ليبيا في مرحلة تصادم وتعارض في المبادرات والمواقف تجاه أزمتها، ويعود ذلك الى الوضع

الداخلي المضطرب لليبيا ومن خلال هذه الدراسة استخلصنا بعض النتائج والتوصيات والتي سنذكرها كما يلي:-

أولاً- النتائج :-

1) :-لا زالت ليبيا تعيش أزمة سياسية وصراعات مسلحة منذ سقوط منذ سقوط النظام السابق في 2011 الى الان.

2) :- تحولت ليبيا اليوم إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي, وتفاقمت بسبب التدخلات الخارجية التي تسببت في صراع بين الفرقاء الليبيين.

3) :- تميزت الأحداث في ليبيا عن ما سبقها بسرعة التحول إلى المسار المسلح، وفشل في المرحلة الانتقالية.

4) :-عدم الرضى الشعبي عن الوضع السياسي كان من أهم أسباب قيام الثورات في الدول العربية, في السابق وهو الذي لم يتغير في ليبيا بل زاد من تعميق الأزمة.

ثانياً- التوصيات:-

***) :- ومن خلال هذه النتائج خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات وهي كالتالي:-**

1) :- يجب على سلطات القرار الدولية والمحلية التي تعمل على حل الأزمة الليبية , ان تركز على حل لثلاث قضايا رئيسية ومحورية في الازمة الليبية , وهي المشاكل السياسة ، والأمنية والاقتصادية .

2) :- يجب إن لا يتوقف الحوار الداخلي بين الأطراف الليبية رغم تكرار فشله إلى حين الاتفاق على نقطة التقاء بعيداً عن صراع المصالح القبلية والجهوية.

3) :- يجب على دول الجوار وخاصة التي تأثرت بشكل مباشر بالأزمة الليبية مثل مصر, ان تطرح مبادرات وحلول واقعية لحل الأزمة من أجل مصلحة الشعب الليبي.

4) :- يجب على الجهات الليبية الرسمية عدم الانصياع للتدخلات الدولية والاقليمية في الشأن الليبي لرسم مستقبل للدولة وللخروج من الأزمة .

5) :- يجب على الدول المتدخلة في الأزمة الليبية ضبط مفهوم التدخل الخارجي, وإلزام الدول المتدخلة في الأزمة بالتقيد بضوابط الشرعية الدولية.

6) :- لا بد على جميع أطراف النزاع في المشهد السياسي الليبي تقديم التنازلات لحل الأزمة من أجل مصلحة ليبيا .

7) :- ضرورة انجاز مشروع المصالحة الوطنية، وانجاز مهمة الوحدة الوطنية والاستقرار الأمني والمجتمعي.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــش:

[1]- سليمان هاني، العلاقات المدنية العسكرية , والتحول الديمقراطي في مصر، المركز العربي للأبحاث , ودراسة الاستراتيجيات، 2015م.ص217.

[2]- محمد المهدي عاشور, قرأه في اسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته , جامعة القاهرة,2011م.ص73.

[3]- زردومي علاء الدين , التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خضر دي بسكرة. 2013م.ص46.

[4]- مني عبيد, أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد 2012م,ص27.

[5]- علي خالد , الجوار القلق وتأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية , مجلة السياسة الدولية2013م, ص, 25.

[6]- محمد مالكي , تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي , مركز دراسات المتوسطية والدولية , سبتمبر 2011.ص, 31.

[7]- عبدالحميد جواد, الأزمة الليبية إلى أين؟. عمان , مركز دراسات الشرق الأوسط 2017, ص, 12.

[8] - خشانة رشيد , تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوا ر، جريدة الحياة العدد ,27، 2015 , ص, 6.

[9]- سليمان هاني , العلاقات المدنية العسكرية , والتحول الديمقراطي في مصر, المصدر سبق ذكره , ص , 222.

[10] - كريمة بوغديري , شرعية التدخل الاطلسي في ليبيا , جامعة يوسف بن خده , 2015. ص 189.

[11]- أحمد سيف الدين , مجلس الامن ودوره في حماية السلام الدولي , منشورات الحلبي الحقوقية , 2012 , ص 96.

[12]- بوراس عبدالقادر, التدخل الدولي وتراجع مبدأ السياسة الوطنية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009م, ص55.

[13]- محمد فيصل , الازمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الاقليمية , مركز السبيطي للبحوث والدراسات , العدد 25, يوليو , 2017, ص32.

[14]- الطيب الطاهر العزب , هل اخطأت الجامعة العربية في ليبيا , مجلة الاهرام17, فبراير ,العدد138, فبراير2014 , ص, 34.

[15] - محمد فرج النحلي:- الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار , رسالة ماجستير ,جامعة الشرق الاوسط , 2018م, ص 253.

[16]- رولوف شامي :- ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص , واشنطن , صندوق النقد الدولي, 2012. ص 44.
[17] - خالد حنفي علي :- التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية الليبية, مجلة السياسة الدولية ,المجلد48,العدد 193, يوليو , 2013م,ص 69.
[18] - السنوسي بسيكري , الازمة الليبية ودول الجوار , مواقف وحسابات , مركز الجزيرة للدراسات , 2017م , ص 11.
[19] - صورية محمد , الأزمة الليبية والقوي الدولية , وجهات نظر متباينة , ومصالح متنافسة , المجلة العربية للعلوم السياسية , لبنان , 2016,ص 43.
[20]- محمد الزيات, شرعية اللجوء إلى استخدام القوة لتغيير أنظمة الحكم, قراءة قانونية في التدخل الدولي في ليبيا 2016, ص32.
[21] - سليمان هاني , المصدر سبق ذكره, ص225.
[22]- ثروت عزالدين, تطورات الازمة الليبية والاطراف الداخلية الفاعلة, دور دول الجوار, المركز المصري للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2014, ص 25.
[23]- ابراهيم منشاوي, حقيقية الدور المصري في الازمة الليبية, المركز العربي للبحوث, والدراسات, نوفمبر 2014.ص, 11.
[24] - محمد الجندي, التدخل الدولي الإنساني ودوره في عملية التحول الديمقراطي, ليبيا نموذجا. 2016م, ص 25.
[25] - مصطفى عمر التير, الربيع العربي والتحول الديمقراطي, ملاحظات حول التجربة الليبية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016, ص 63.
[26] - محمد ربيع, تداعيات الازمة الليبية ومواقف دول الجوار الافريقي, مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية 2017م , ص77.
[27]- غنام الساعدي, العلاقات التاريخية الليبية المصرية, رسالة ماجستير, جامعة كربلاء2022م ص317.
[28] - الطيب الطاهر العزب, هل اخطأت الجامعة العربية في ليبيا, مجلة الأهرام17 فبراير, العدد138, 2014, ص 46.
[29] - أبو خنجر حسين: - عوامل وأسباب الثورة الليبية 2011م, تحليل سوسيولوجيا, المجلة العربية الاولى,2015. ص 43.
[30] - يوسف الصوان, ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية 2013.ص, 21.
[31] - ندى السيد حسن محمد، أثر الازمة الليبية على الامن القومي المصري منذ2011, المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020.ص.17
[32] - محمد محسن ابو النور، العلاقات المصرية الليبية، صراع الحدود والامن 2011-2014, مركز رؤية للدراسات السياسية، القاهرة 2014. ص 33.
[33]- عبدالناصرعزالدين بوخشيم :- "تداعيات الصراع على الاقتصاد الليبي، مجلة رؤى مصرية، جويلية 2015. ص 25.
[34]- ابراهيم منشاوي:- حقيقية الدور المصري في الازمة الليبية، تقرير المركز العربي للبحوث والدراسات 2014,ص 23.
[35]- سويلم حسام:- تدهور الموقف في ليبيا، وأثره على الامن القومي المصري، جريدة البوابة نيوز, 2014. ص11.